ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها مائل
بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول
لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما
لا يذهبان اليه اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان ن
نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتداء وفيه انه لو كان مبتداء لوجب تقديمه
على قايم كما في زيد قام قال والاصل ان يلي هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي العرف
القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما اثر هذا العبارة على قوله والاصل
ان يلي يوالا افصح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى
ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز سهوها وانه ليس بمجرد الاولوية
بل يبتني عليه بعض الاحكام كما بناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع
الحكم المبني قوله في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل الا حيث ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل واتصاله لكن
قد يزول ذلك الاقتضاء العارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يسخن ان
يلي لم يعبر ان يليه مع انه اقصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا نوضع المظهر موضع
المضمر

المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذه الحكم وشبه الفعل
ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم له لكون الفعل وضع ف
النسبة الذي هو فاعل بها داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كان في عداد جزئيه قوله يدل على ذلك دلالة ان كان
السابق دل عليه ودلالة لم وبدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فينبغي ان يكون الاولى اصلا علة لجواز
المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل السابق والتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان
يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه ثبوته على تقدير سببه وبهما في المرتبة فلا
ط قوله صح يصح الاستدلال بالامتناع عليه ط لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة
كون الشيء بحالة يقتضي التقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم
لان ثبوت الشيء في قوة ثبوت السبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله
خلافا للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
سو/ا نعم لا يستدعي تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع
مع قولهم في باب التنازع انهم قبل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في عمدة والضمير

Copyright © King Saud University